المصدر : الاهرام الدولى
التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٩

سلام القرن المقبل

مستقبل جنوب لبنان .. فى ضوء خطط الانسحاب الإسرائيلى

قوات لبنانية تشارك فى مناورة عسكرية فى بعلبك .. فهل اقترب موعد دخول الجيش اللبنانى جنوب لبنان المحتل

طارق عزب

يشكل جنوب لبنان وضعا خاصا سواء على خريطة الصراع العربى - الاسرائيلى أو حتى عند نجاح أى تسوية دائمة بين إسرائيل ولبنان ولذلك فلم يكن غريبا أن تصعد إسرائيل من اعتداءاتها العسكرية على الجنوب فى الوقت الذى تستأنف فيه مفاوضات السلام مع سوريا.

ووصفت مصادر لبنانية مايجرى من غارات جوية وقصف عنيف للقرى المحررة فى الجنوب بانه يأتى فى السياق الطبيعى لتطور عمليات المقاومة اللبنانية بعد فشل إسرائيل فى التكتيك العسكرى الجديد الذى يعتمد سلاح الطيران كأداة رئيسية فى المعركة.

ورأت المصادر أن إسرائيل توجه رسائل واضحة إلى لبنان من خلال تكثيف الغارات الجوية المترافقة مع تكرار التهديدات التى تطلق بين الحين والآخر على ألسنة زعماء الدولة العبرية السياسيين والعسكريين بهدف تحسين شروطها التفاوضية أولا وإرغام لبنان على الإذعان لمطالبها بوقف المقاومة ثانيا.

ولفتت المصادر الأنظار إلى أن إسرائيل تحاول من خلال إشعال جبهة الجنوب الضغط على طاولة المفاوضات وتوزيع رسائل واضحة إلى كل من لبنان وسوريا واللاجئين الفلسطينيين فى لبنان لاسيما المعارضين منهم بأن الحلول نضجت إسرائيليا وامريكيا على الاقل وعلى الجانب الآخر القبول بالمقترحات المطروحة مهما تكن ظالمة.

أما مصادر حزب الله فقالت إن الأوراق التى تمتلكها المقاومة الاسلامية فى مواجهة الاحتلال لن تسقط لأن الموضوع ليس موضوع صواريخ أو أسلحة بل إرادة المواجهة، وهذه الارادة تشكل الورقة القوية للمقاومة والسلاح الوحيد الذى يمتلكه لبنان هو ارادة المقاومين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى التصدى للاحتلال.

ولم تستبعد هذه المصادر تصعيد إسرائيل لوتيرة اعتداءاتها على لبنان خصوصا إذا ما فشلت فى جر اللاجئين الفلسطينيين إلى معركة مع لبنان وهو مخطط مرسوم بعناية وخطط له بدقة متناهية لقناعة إسرائيل بأن الإبقاء على جبهة الجنوب ساخنة وحامية ودخول عناصر جديدة إلى الصراع يمكن أن يشكل التطور المنتظر للحلول المرسومة للمنطقة والتى يدخل فيها عامل التوطين بقوة.

ومع بدء المفاوضات السورية - الإسرائيلية فإن مطالب الجانبين السورى واللبنانى تتركز فى:

- بدء المفاوضات السياسية مع إسرائيل من حيث انتهت فى فبراير ١٩٩٦.
- أن يكون هدف المفاوضات استعادة السيادة السورية على الجولان وفق حدود ماقبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.
- الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبنانى واحترام العلاقات الخاصة بين سوريا ولبنان.

أما المطالب الاسرائيلية فقد تمحورت بدورها حول:

- الحفاظ على الأمن الإسرائيلى وضمان بقائها دولة معترفا بها فى المنطقة.
- أن تكون الحدود القائمة بين إسرائيل وسوريا فى حدود خط الهدنة لعام ١٩٤٨ وهى التى تمنح إسرائيل اراضي إضافية على طول بحيرة طبرية أكثر من تلك التى تمنحها حدود الرابع من يونيو.
- القبول بضمانات امنية على طول خطى الحدود مع سوريا ولبنان تشمل محطات للمراقبة والانذار المبكر.
- اقامة علاقات تطبيع كاملة بين البلدين بالاضافة إلى جميع الدول العربية الأخرى.

وقد قامت جهات دولية ومحلية بوضع تصور تنموى يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية لتنمية الجنوب اللبنانى بعد انتهاء الاحتلال والتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل.

وتتكلف خطة تنمية الجنوب ١٠٢٠ مليون دولار امريكى وتنفذ من خلال مرحلتين المرحلة الأولى يمكن تنفيذها قبل انتهاء الاحتلال الإسرائيلى وتستغرق ثلاث سنوات وتتكلف ٣٠٧ ملايين دولار أمريكى بمتوسط انفاق سنوى ١٠٢ مليون دولار أمريكى تقريبا.

أما المرحلة الثانية فتنطوى على المشروعات التى لايمكن تنفيذها إلا بعد انتهاء الاحتلال، وتستغرق نحو خمس سنوات وتبلغ تكلفتها التقديرية ٦٩٦ مليون دولار أمريكى وهناك فترة انتقالية بين هاتين المرحلتين وينتظر أن يتم خلالها الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبنانى وتتكلف المرحلة الانتقالية حسب الخطة ١٦ مليون دولار أمريكى.

وكانت الحكومة قد قررت فى عام ١٩٩٧ وضع خطة انمائية بمنطقة الجنوب وأسندتها إلى الهيئة العليا للاغاثة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومجموعة مانحين تضم كلا من هولندا ٣١٪ والصندوق العربى لدول الخليج ٨٪ وايرلندا ٤٪.

وقد تولى برنامج الأمم المتحدة تامين التمويل المذكور وتم تكليف شركات فرنسية ولبنانية وأمريكية بإجراء الدراسة وتقديم الخدمات الاستشارية.

وانتهى العمل فى هذه الخطة فى مايو ١٩٩٩ وتم تسليمها إلى مجلس الوزراء اللبنانى على شكل وثيقة مؤقتة.

وتذكر الوثيقة التنموية التى نشرت الصحف اللبنانية مقتطفات منها الأسباب التى دعت الحكومة إلى اعطاء الأولوية لتنمية منطقة الجنوب اللبنانى وأسباب اعداد البرنامج والمحيط الذى يغطيه.

وقالت الوثيقة فى أسباب الاهتمام بالجنوب انه تبين ان هناك تفاوتا كبيرا فى معدلات التنمية بين المدن الرئيسية والأرياف اللبنانية وبين الشريط الساحلى والمناطق الداخلية وبين المراكز الرئيسية وضواحيها.

كما ذكرت نفس الوثيقة أن الأسباب التى دعت إلى وضع هذه الدراسة هى وجود ثغرات وفجوات فى سياسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولة فى تنمية الجنوب اللبنانى وبرغم الاستثمارات المهمة فى البنية التحتية فإن هذه السياسة افتقدت إلى المنهجية والرؤية الشمولية من أجل النهوض بالاقتصاد المحلى وإيجاد فرص عمل بل اقتصر العمل الحكومى على تقديم مساعدات أكثر منه تنمية حقيقية.

وطرحت الوثيقة التنموية عدة أسئلة مثل ما الذى يجب عمله حتى يتم الانسحاب؟ وماينبغى عمله بعد الانسحاب؟ ثم فصلت الاجابة على هذه الاسئلة بقولها: من الممكن تنفيذ العديد من المشاريع هدفها دعم صمود المواطنين فى الجنوب ومعالجة الطوارىء والتحضير للمستقبل وهى باختصار:

- دعم المزارعين عبر قروض صغيرة الحجم وعبر مساعدات للميكنة وللاسمدة والشتل وللارشاد الزراعى.
- المساعدة على إيجاد فرص عمل

لاسيما التشجيع على إيجاد مؤسسات صغيرة أو فردية عبر القروض صغيرة الحجم والدورات التدريبية.

- معالجة الطوارىء وذلك باعادة بناء مايتم تدميره ومعالجة أوضاع أسر الشهداء والاسرى المحررين.
- صيانة شبكات البنية التحتية والتجهيزات الصحية والتعليمية.
- الاعداد للمستقبل لاسيما حماية الثروات السياحية عبر قوانين تحمى بشكل خاص الشاطىء الرملى بين صور والناقورة وجوار بحيرة الفرعون وسفوح جبل الشيخ والمواقع الأثرية والطبيعية المهمة.
- تحسين أوضاع مدينة صور: وذلك لكى تتمكن صور من أى تلعب دورها الأساسى فى انماء الجنوب الاقتصادى حال انتهاء النزاع واغلب المشاريع التى يفترض تنفيذها فى هذا الاطار هى من مهمات المجلس البلدى.

أما بعد الانسحاب فالخطة تقتضى ان يكون لبنان مستعدا لمعالجة الطوارىء التى يمكن ان ترافق الانسحاب ومستعدا لتامين الظروف المثلى لعودة الدولة إلى هذه المنطقة ومستعدا ايضا لاطلاق حملة دعم داخلية عربية وعالمية لانماء الجنوب وتشمل هذه الأمور بشكل خاص النقاط التالية:

- معالجة أوضاع الأسرى المحررين وعناصر الميليشيات.
- معالجة عودة المهاجرين إلى مدنهم وقراهم.
- نزع الالغام وتنبيه المواطنين إلى خطرها.
- منع الأعمال الانتقامية.
- التحضير لتوزيع معونات معيشية وصحية قد تكون ضرورية.
- القيام بحملة اعلامية مبرمجة هدفها استدراج الدعم الخارجى يكون محورها خطة انمائية جاهزة وواضحة ومن المفترض استهداف جلب أكبر قدر من المساعدات المالية والعينية فى هذا الاطار.

وبعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلى ينبغى الانطلاق لتنفيذ خطة انمائية طموحة لمدة عشر سنوات هدفها تامين السلام والأمن والتطور الاقتصادى والاجتماعى للمنطقة وعودة الربط المتين للجنوب بالمجتمع اللبنانى والدولة اللبنانية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

قاد فاروق الشرع ديبلوماسية المفاوضات في كل العواصم الفاعلة خصوصاً في واشنطن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

العرب والألفية الثالثة

في التصدى للاحتلال.

ولم تستبعد هذه المصادر تصعيد إسرائيل لوتيرة اعتداءاتها على لبنان خصوصا إذا ما فشلت في جر اللاجئين الفلسطينيين إلى معركة مع لبنان وهو مخطط مرسوم بعناية وخطط له بدقة متناهية لقناعة إسرائيل بأن الإبقاء على جبهة الجنوب ساخنة وحامية ودخول عناصر جديدة إلى الصراع يمكن أن يشكل التطور المنتظر للحلول المرسومة للمنطقة والتى يدخل فيها عامل التوطين بقوة.

ومع بدء المفاوضات السورية - الإسرائيلية فإن مطالب الجانبين السورى واللبنانى تتركز في:

- بدء المفاوضات السياسية مع إسرائيل من حيث انتهت فى فبراير ١٩٩٦.
- أن يكون هدف المفاوضات استعادة السيادة السورية على الجولان وفق حدود ماقبل الخامس من يونيو ١٩٦٧.
- الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى واحترام العلاقات الخاصة بين سوريا ولبنان.

أما المطالب الاسرائيلية فقد تمحورت بدورها حول:

- الحفاظ على الأمن الإسرائيلى وضمان بقائها دولة معترفا بها فى المنطقة.
- أن تكون الحدود القائمة بين إسرائيل وسوريا فى حدود خط الهدنة لعام ١٩٤٨ وهى التى تمنح إسرائيل اراضى إضافية على طول بحيرة طبرية أكثر من تلك التى تمنحها حدود الرابع من يونيو.
- القبول بضمانات أمنية على طول خطى الحدود مع سوريا ولبنان تشمل محطات للمراقبة والانذار المبكر.
- اقامة علاقات تطبيع كاملة بين البلدين بالاضافة إلى جميع الدول العربية الأخرى.

وقد قامت جهات دولية ومحلية بوضع تصور تنموى يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية لتنمية الجنوب اللبنانى بعد انتهاء الاحتلال والتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل.

وتتكلف خطة تنمية الجنوب ١٠٢٠ مليون دولار امريكى وتنفذ من خلال مرحلتين المرحلة الأولى يمكن تنفيذها قبل انتهاء الاحتلال الإسرائيلى وتستغرق ثلاث سنوات وتتكلف ٣٠٧ ملايين دولار أمريكى بمتوسط انفاق سنوى ١٠٢ مليون دولار أمريكى تقريبا.

أما المرحلة الثانية فتنطوى على المشروعات التى لايمكن تنفيذها إلا بعد انتهاء الاحتلال وتستغرق نحو خمس سنوات وتبلغ تكلفتها التقديرية ٦٩٦ مليون دولار أمريكى وهناك فترة انتقالية بين هاتين المرحلتين وينتظر أن يتم خلالها الانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى وتتكلف المرحلة الانتقالية حسب الخطة ١٦ مليون دولار أمريكى.

وكانت الحكومة قد قررت فى عام ١٩٩٧ وضع خطة انمائية بمنطقة الجنوب وأسندتها إلى الهيئة العليا للاغاثة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائى ومجموعة مانحين تضم كلا من هولندا ٣١٪ والصندوق العربى لدول الخليج ٨٪ وايرلندا ٤٪.

وقد تولى برنامج الأمم المتحدة تامين التمويل المذكور وتم تكليف شركات فرنسية ولبنانية وامريكية بإجراء الدراسة وتقديم الخدمات الاستشارية.

وانتهى العمل فى هذه الخطة فى مايو ١٩٩٩ وتم تسليمها إلى مجلس الوزراء اللبنانى على شكل وثيقة مؤقتة.

وتذكر الوثيقة التنموية التى نشرت الصحف اللبنانية مقتطفات منها الأسباب التى دعت الحكومة إلى اعطاء الأولوية لتنمية منطقة الجنوب اللبنانى وأسباب اعداد البرنامج والمحيط الذى يغطيه.

وقالت الوثيقة فى أسباب الاهتمام بالجنوب انه تبين ان هناك تفاوتا كبيرا فى معدلات التنمية بين المدن الرئيسية والأرياف اللبنانية وبين الشريط الساحلى والمناطق الداخلية وبين المراكز الرئيسية وضواحيها.

كما ذكرت نفس الوثيقة أن الأسباب التى دعت إلى وضع هذه الدراسة هى وجود ثغرات وفجوات فى سياسة الدولة فى تنمية الجنوب اللبنانى وبرغم الاستثمارات المهمة فى البنية التحتية فإن هذه السياسة افتقدت إلى المنهجية والرؤية الشمولية من أجل النهوض بالاقتصاد المحلى وإيجاد فرص عمل بل اقتصر العمل الحكومى على تقديم مساعدات اكثر منه تنمية حقيقية.

وطرحت الوثيقة التنموية عدة أسئلة مثل ما الذى يجب عمله حتى يتم الانسحاب؟ ومايتبغى عمله بعد الانسحاب؟ ثم فصلت الاجابة على هذه الاسئلة بقولها: من الممكن تنفيذ العديد من المشاريع هدفها دعم صمود المواطنين فى الجنوب ومعالجة الطوارىء والتحضير للمستقبل وهى باختصار:

- دعم المزارعين عبر قروض صغيرة الحجم وعبر مساعدات للميكنة وللاسمدة والشتل وللارشاد الزراعى.
- المساعدة على إيجاد فرص عمل لاسيما التشجيع على إيجاد مؤسسات صغيرة أو فردية عبر القروض صغيرة الحجم والدورات التدريبية.
- معالجة الطوارىء وذلك باعادة بناء مايتم تدميره ومعالجة أوضاع أسر الشهداء والأسرى المحررين.
- صيانة شبكات البنية التحتية والتجهيزات الصحية والتعليمية.
- الاعداد للمستقبل لاسيما حماية الثروات السياحية عبر قوانين تحمى بشكل خاص الشاطىء الرملى بين صور والناقورة وجوار بحيرة القرعون وسفوح جبل الشيخ والمواقع الأثرية والطبيعية المهمة.
- تحسين اوضاع مدينة صور: وذلك لكى تتمكن صور من اى تلعب دورها الأساسي في انماء الجنوب الاقتصادى حال انتهاء النزاع واغلب المشاريع التى يفترض تنفيذها فى هذا الاطار هى من مهمات المجلس البلدى.

أما بعد الانسحاب فالخطة تقتضى ان يكون لبنان مستعدا لمعالجة الطوارىء التى يمكن ان ترافق الانسحاب ومستعدا لتامين الظروف المثلى لعودة الدولة إلى هذه المنطقة ومستعدا ايضا لاطلاق حملة دعم داخلية عربية وعالمية لانماء الجنوب وتشمل هذه الأمور بشكل خاص النقاط التالية:

- معالجة أوضاع الأسرى المحررين وعناصر الميليشيات.
- معالجة عودة المهاجرين إلى مدنهم وقراهم.
- نزع الألغام وتنبيه المواطنين إلى خطرها.
- منع الأعمال الانتقامية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية